جامعة واسط تعلن عن خطة قبول العام القادم

الكوت / حامد المياحي

اعلنت جامعة واسط عن خطتها للقبول للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الدراسات الاولية الصباحية ضمن القدرة الاستيعابية لكلياتها واقسامها العلمية الموزعة على تسع كليات هي الطب والقانون والهندسة والاداب والتربية والعلوم والادارة والاقتصاد والزراعة والتربية الاساسية. وحددت كلية التربية قدرتها على قبول (٥٢٠) طالباً وطالبة موزعين بواقع (٢٠٠) طالباً في قسم اللغة العربية و(٩٠) طالباً في قسم اللغة الانكليزية و(٥٠) طالباً في قسم الجغرافية و(٩٠) طالباً في قسم التاريخ و(٤٠) في قسم العلوم التربوية والنفسية و(٥٠) طالباً في قسم التربية الرياضية ،فيما اعلنت كلية الادارة والاقتصاد على قبول (١٧٥) طالباً وطالبة موزعين على اقسامها العلمية الثلاثة بواقع (٥٠)طالباً في قسمي الاقتصاد والاحصاء و(٧٥) طالباً في قسم المحاسبة، وفي كلية العلوم (١٥٠) طالباً وطالب موزعين بواقع (٥٠) طالباً على اقسامها العلمية علوم الحياة والفيزياء والكيمياء، اما في كلية الاداب (٢١٠) طالباً وطالبة موزعين بواقع (٥٥) طالباً في قسمي اللغة العربية والاجتماع و(٥٠) طالباً في قسمي الفلسفة وقسم الدراسات الشرقية الذي استحدث هذا العام.

اما كلية الهندسة فقد اعلنت عن قبولها (٦٥) طالباً وطالبة موزعين (٣٠) طالباً لقسم المدني و(٣٥) لقسم الميكانيك، وفي كلية الطب (٦٠) طالباً وكلية القانون (٥٠) طالباً وكلية الزراعة (١٠٠) طالب موزعين مناصفة على قسمي قسم الانتاج الزراعي والحيواني وقسم الري والتربة وكلية التربية الأساسية في العزيزية (١٠٠) طالباً وطالبة موزعين بواقع (٥٠) طالباً الى قسم العلوم وقسم التربية.

أمناء المجتمع المدني في بابل يطالبون النواب بقطع إجازاتهم لتمرير قانون مجالس المحافظات

"طالب أمين عام تجمع المستقبل في محافظة بابل، ميثم السيلاوي، مجلس النواب بقطع إجازته، واستئناف جلساته وتمرير قانون مجالس المحافظات، واحترام رأي المرجعية العليا التي تؤكد على ضرورة إجراء انتخابات المجالس في موعدها المقرر.
وكان التجمع قد نظم تظاهرة يوم السبت الماضي ضمت عشرات من مثقفي وأمناء مجالس المجتمع المدني، أمام مبنى محافظة بابل، وطالبوا خلالها أعضاء البرلمان بقطع إجازاتهم وعقد جلسة استثنائية للتصويت مجددا على قانون مجالس المحافظات."

الحلة / المدى

وطالب أمين عام التجمع، ، في تصريحات صحفية مجلس النواب "بمناقشة القرارات المؤجلة من قانون مجالس المحافظات، وقانون التقاعد، وحل مسألة أزمة كركوك"، موضحا أن "المرحلة التي يمر بها العراق حرجة وتحتاج إلى التعاون والتكاتف". ودعا بيان أصدره المتظاهرون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، إلى "ضرورة تجاوز العقبات الإدارية والقانونية والعمل وفق السقف الزمني المحدد وتوفير الأجواء الايجابية لانتخابات نزيهة وشفافة"،

من جانبه أكد رئيس اتحاد الحقوقيين العراقيين فرع بابل، خالد فيحان، أن "الشعب لا يحتمل الصبر وهو يرى الوضع الذي يحدث بالمحافظات، واستشراء الفساد الإداري والمالي"، مطالبا "البرلمان بضرورة إدراك الموقف الحساس الذي يمر به البلد، وإقرار القانون في أسرع وقت ممكن".

واعتبرت رئيسة حقوق مركز المرأة، فردوس كريم، أن "تأجيل إقرار قانون مجالس المحافظات سيؤدي إلى كارثة إدارية لا تحمد عقباها بسبب تفشي الفساد الإداري والمالي في مجالس الأقضية والنواحي، ما يستوجب التغيير عبر ممارسة ديمقراطية وقانون يسري على جميع شرائح المجتمع "، على حد قولها.

يذكر ان البرلمان قد بدأ عطلته التشريعية في السادس من آب الجاري وسيستأنف جلساته في التاسع من ايلول القادم.

من الداخل

الاضطهاد الوظيفي

هادي جلو مرعي

من محاسن الديمقراطية انها تتيح الفرصة للجميع في التعبير عن آرائهم، ومحاولة ايجاد حلول لمشاكلهم بوسائل لا تتجاوز الاساليب الحضارية، الى العنف والصراخ والشتم او التشهير..

ومن اهم شرائح المجتمع (الموظفون) الذين يعملون في دوائر الدولة الرسمية ويتحملون مسؤوليات جسيمة قد يصل الالتزام بها الى فقدان الحياة، خاصة في ظروف الازمات وحين يتحدى الموظف ظروفاً قاهرة يكون العنف فيها احدى الوسائل السيئة والمقيتة التي بها يستهدف ويهدد ليمتنع عن الاستمرار في العمل.

ومن الجسيم في خطره ان يعاني الموظف الابتزاز او الضغط في دائرته ومن مرؤوسيه الذين ينتظر منهم ان يوفروا له الحصانة ويساعدوه في تخطي مشاكله المادية والمصاعب الوظيفية التي تعترضه، مثلما ان خطأ يرتكبه المسؤول حين يتسلط على الموظفين بمعيته ويعاملهم بندية، ويحسبهم مخالفين له في الرأي والطريقة، ويبدأ باختلاق المشاكل، وتهيئة اسباب الخلاف حتى يصل الى مرحلة اصدار القرار، والذي لا يخرج عن العقوبة بقطع الراتب، او الفات النظر، وربما تجاوز ذلك الى النقل، او تخفيض الدرجة الوظيفية، وقد يتطور الامر ليصل الى الفصل من الوظيفة.

ويعاني العديد من الموظفين في بلادنا مشاكل نفسية حادة بسبب سلوكيات رؤسائهم في الاقسام، او المدراء العامين، ربما تصل الى الوزير ذاته.!

ومن تلك المشاكل ما تسببها (النظرة الدونية) الى الموظف، خاصة مع ارتقاء موظف عادي الى درجة وظيفية اعلى لاتتناسب ومؤهلاته العلمية والنفسية، فلا يستطيع هذا (المسؤول) ان يوازن بين مستوى وظيفته ورتبته فيها، وبين ما يشعر في داخله من نوازع (النقص) التي تدفعه لاتخاذ قرارات تسبب الحيف والاذى للموظفين الاقل رتبة منه، او الذين يعملون بمعيته..

ولا اخفي سراً، فقد اشتكى لي العديد من الموظفين الحكوميين من متاعب تواجههم في دوائرهم، ويحارون من مواجهتها وايجاد الحلول لها.

والحق اني لا امتلك الحلول، ولا حتى الاراء التي يمكن ان تساعد في تجاوز المشاكل التي يسببها الاضطهاد الوظيفي، واظن ان اشكالاً من هذا الاضطهاد تحدث، وليس بالضرورة ان تشخص جميعها، والحمد لله اننا لا نستطيع تشخيص المزيد منها لكي لاتزداد وتتراكم اسباب الفشل، ويصعب ايجاد الحلول لها.

ليس لدي ما افعله لكم ايها المضطهدون سوى اعلاني التضامن معكم. واحمد الله اني لست موظفاً..

> ولا اخفي سراً، فقد اشتكى لي العديد من الموظفين الحكوميين من متاعب تواجههم في دوائرهم، ويحارون من مواجهتها وايجاد الحلول لها. والحق اني لا امتلك الحلول، ولا حتى الاراء التي يمكن ان تساعد في تجاوز الاساليب الحضارية، الى العنف والصراخ والشتم او التشهير..

أسواق الموصل تشهد ارتفاعاً في اسعار المواد الغذائية

الموصل/خالد نور الدين

تشهد أسواق مدينة الموصل هذه الأيام حركة واسعة في عرض المواد الغذائية والاستهلاكية التي تصدرت واجهات المحال التجارية بأسعار مرتفعة جدا أثقلت كاهل المواطنين ، حيث تحملت العوائل اعباءا اضافية لما تعانيه أصلا من غلاء المعيشة وتدهور الأوضاع الامنية وتردي الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء وغلق الشوارع ، المواطن محمد نوح شكا من الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية الأساسية كالرز وزيت الطعام والسكر وحليب الأطفال مطالباً الحكومة بتوفير تلك المواد بشكل منتظم ضمن مفردات البطاقة التموينية كي لا يضطر المواطن إلى شرائها من الأسواق التجارية حيث يستغل بعض التجار عدم توفر بعض مواد الحصة برفع أسعارها بشكل كبير ما يثقل كاهل المواطنين خصوصا اصحاب الدخل المحدود أما المواطن (أبو محمود) فقال: لا ادري لماذا لا تقوم الجهات الحكومية المختصة بوضع تسعيرة للمواد الغذائية للحد من الارتفاع غير المعقول للأسعار التي تضاعفت مرات عدة خلال الأشهر الماضية بشكل بات يرهق كثيرا من العوائل التي لم تعد تتحمل المزيد ، في حين يعلل احد التجار ارتفاع الأسعار خصوصا أسعار المواد الغذائية إلى الإقبال الكبير للعوائل على التسوق استعدادا لشهر رمضان وعدم توفر بعض مواد البطاقة التموينية إضافة إلى ارتفاع أسعار النقل نتيجة ارتفاع أسعار الوقود والتدهور الأمني الذي تشهده المحافظة بين فترة وأخرى.

شركة ذات الصواري تنتج مادة النوفولاك

بغداد/ علي القيسي

انتجت شركة ذات الصواري العامة للصناعات الكيمياوية مادة النوفولاك الداخلة كمادة اولية في صناعات مهمة وعديدة والمتوقف انتاجها منذ عام ٢٠٠٣ بجهود وتدبيرات ذاتية.

اكد ذلك مصدر مسؤول في وزارة الصناعة، واضاف ان الشركة استطاعت انتاج هذه المادة باستخدام أسلوب التدبير الذاتي حيث تمت مناقلة الأجهزة والمعدات بين الخطوط الثلاثة التي كانت قد تعرضت لاعمال سلب بعد اجراء تحويرات عديدة وتشغيل مولدات الديزل و تم استخدام غاز (L.P.G) بدلاً من (N.G) غير المتوفر في الشركة.

وأوضح انه تم إنتاج الوجبة الأولى من هذه المادة يوم ١٣/آب/ ٢٠٠٨ بجهود منتسبي مصنع الراتنجات الصناعية وبخبرات عراقية ١٠٠٪ حيث يأتي هذا الإنتاج انسجاماً مع رؤية العمل الجديدة التي سعت وتسعى لها الوزارة فضلاً عن ان هذا المنتج يستخدم في القولبة الحارة ، والسباكة كرابطة لذرات الرمل.

لجنة الخدمات في مجلس ميسان:

نطالب شركات الهاتف المحمول بالامتثال لقوانين البيئة

"عقدت لجنة الخدمات في مجلس محافظة ميسان اجتماعا لتدارس واقع الخدمات التي تقدمها شركات الهاتف المحمول العاملة في المحافظة ضيفت خلاله مديرة قسم اتصالات ميسان ومدير البيئة ومسؤولي أقسام البيئة في دوائر الزراعة والبلدية إضافة لممثلي شركات الهاتف المحمول في المحافظة وقد تحدث عدنان حمودي رئيس لجنة الخدمات في مستهل الاجتماع عن شكاوى المواطنين من سوء خدمات شركات المحمول وفي مقدمتها كثرة انقطاع الاتصال وسرعة نفاذ الرصيد وتزايد شكوك المواطنين بقيام الشركات بسرقة رصيدهم بطرق ملتوية."

ميسان / رعد شاكر

منوها أن اللجنة سبق وأن أبلغت ممثلي الشركات في المحافظة بتلك الشكاوى من دون أن تلمس استجابة جدية منها. كما أشار حمودي إلى عدم التزام الشركات بالضوابط والمحددات البيئية وبما ينعكس سلبا على سلامة وصحة المواطنين الساكنين في محيط محطات البث والأبراج العائدة لها.

من جانبه أكد سمير عبود عبد الغفور مدير بيئة ميسان إن الشركات العاملة في المحافظة لم تستحصل منذ بداية عملها وللآن الموافقات البيئية الخاصة بمثل هذه الأنشطة مبينا أن وزارة البيئة وضعت شروطا ومحددات بيئية فيما يخص مواقع المحطات والأبراج وقد تم تزويد مكاتب شركات المحمول في ميسان بتلك التعليمات وتم الاتفاق في حينه على الالتزام بها ولكنها لم تنفذ أي بند منها مما اضطر مديرية البيئة واستنادا لتعليمات الوزارة إلى توجيه إنذار لتلك الشركات محدد بمدة ١٠ أيام وقد انتهت المهلة المحددة من دون جدوى وغدا اتخاذ أي قرار بشان الشركات من صلاحيات المدير العام في الوزارة. كما طالبت مديرة اتصالات ميسان شركات الهاتف ببيان مواقع الأبراج والمحطات التي شيدتها في المحافظة عبر تسقطها على خارطة تفصيلية وتزويد الدوائر الحكومية المعنية في المحافظة بنسخ منها . وأرجعت صباح مهدي رداءة الاتصال في الهواتف المحمولة كثافة وتقارب أبراج البث الذي يؤدي على تداخل الترددات مقترحة تقليص عدد الأبراج مع زيادة ارتفاعها لتغطي مساحات أوسع وبما يعود على الشركات ذاتها بالنفع من خلال خفض عدد المحطات ومستلزماتها من المولدات الكهربائية والوقود والمشغلين والإيجارات وما إلى ذلك.

وفي ختام الاجتماع شدد رئيس لجنة الخدمات على عزم الحكومة المحلية تنفيذ قوانين البيئة بحق شركات المحمول شاءت الشركات ذلك أم أبت موضحا أن اللجنة لا تسعى لإلحاق الخسارة والضرر بالشركات ولكن صحة المواطن أهم بحسب وصفه مضيفا " لن نسمح بان تدفع الشركات غرامات مالية لوزارة البيئة مع بقاء المخالفات كما هو حاصل في موضوع المخالفات البيئية لمعامل الطابوق في المحافظة ".

◆ تؤثر سلباً على صحة المواطنين في محيط محطات البث

دراسة: تراجع ثقة المواطنين بالاحزاب الدينية لصالح العلمانية

"أكدت دراسة ميدانية عراقية للرأي تراجع ثقة المواطنين بالأحزاب الدينية لصالح العلمانية والوطنية وتأكيدهم عدم الرغبة في المشاركة بإنتخابات مجالس المحافظات المنتظرة.
وأظهرت دراسة أكاديمية "عدم ثقة" الناخبين العراقيين بمسؤولي الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية جراء عجزها عن حل المشاكل اليومية للمواطنين، وأكدت أن "هناك تراجعًا للأحزاب الدينية أمام الأحزاب العلمانية والوطنية". جاء ذلك نتيجة استطلاع للرأي اجراه مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية وهو أحد مؤسسات المجتمع المدني بشأن العملية السياسية والانتخابات على مئات الأشخاص من مختلف الفئات العمرية للبالغين وما تحقق من مكتسبات للناخب العراقي ومدى تأييد الناخبين للأحزاب الدينية التي حظيت سابقًا بأغلبية الأصوات في مجلس النواب ومجالس المحافظات المحلية."

كربلاء/ المدى

وأكد مدير المركز الدكتور أحمد باهض تقي أن "هناك عدم ثقة من قبل الناخبين تجاه السياسيين في الحكومة المركزية والحكومات المحلية". وأشار إلى ان نتائج هذه الدراسة التي ستعلن بالأرقام خلال الأيام القليلة المقبلة أظهرت استياء المواطنين من عجز الحكومات المركزية والمحلية عن حل مشاكل المواطنين اليومية ما دفع أكثرهم إلى اتخاذ موقف سلبي إزاء الانتخابات.

يذكر ان مسؤولاً في المفوضية العليا للانتخابات أعلن أمس الاول ، أن المواطنين يقاطعون عمليات تحديث سجلات الناخبين التي تقوم بها حاليا حيث لم يراجعها حتى الان سوى ما نسبته ١٪ من مجموع عدد الناخبين البالغ ١٧ مليون نسمة الامر الذي اضطرها الى تمديد فترة استقبال المراجعين لمرتين تنتهي الخميس المقبل.

ووصف الدكتور تقي استياء المواطنين بأنه "انتكاسة" حيث أبدى كثير ممن شملتهم الدراسة عدم الرغبة بالمشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة.

وحذر في الوقت نفسه من أن "هذا الموقف قد يؤدي إلى وصول أشخاص ليسوا أكفاء إلى مقاعد مجالس المحافظات من خلال عمليات التلاعب أو الاستعانة بالأعوان والمتحزبين لإيصال هؤلاء حين يغيب معظم الناخبين". واعتبر تقي أنه "من الطبيعي أن يسجل الناخبون ملاحظات على الأداء الحكومي لكن من غير المنطقي عزوف الناس عن المشاركة في الانتخابات". وأشار إلى أن "الدراسة أظهرت تراجعا للأحزاب الدينية أمام الأحزاب العلمانية والوطنية" لافتا إلى أنها "كشفت عن تسجيل المواطنين لملاحظات بخصوص عمليتي الإعمار والتنمية". يذكر ان موعداً كان قد حدد في وقت سابق لاجراء انتخابات المحافظات في تشرين الاول المقبل، لكن خلافات سياسية داخل مجلس النواب بصدد قانونها ما زال يعطل اصداره الامر الذي سيعطل اجراء هذه الانتخابات حتى العام المقبل.

وعزا مدير مركز التنمية والدراسات الإستراتيجية دوافع مشاركة الناخبين بكثرة في الانتخابات الماضية بعكس العزوف الحاصل الآن إلى أن "الاصطفاف الطائفي والقومي والمناطقي كان قوياً خلال السنوات الماضية ما دفع بالناخبين إلى المشاركة في الانتخابات دون التركيز على البرنامج السياسي للكيانات المرشحة". وأوضح أن "المشاعر الطائفية بدت أقل حدة اليوم وصارت المساحة الأكبر من الناخبين تفكر بطريقة أخرى بعيدا عن الطائفية ما يعني تراجعا حتميا للأحزاب الدينية.